

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٩
نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات
الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩) ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١/١.

المادة ٢- تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ومجموعة
الوظائف وعددها وفئاتها ومسمياتها ودرجاتها ورواتب الوظائف
بعقود شاملة لجميع العلاوات المرصودة مخصصاتها على المواد
(١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٢٠) من قانون الموازنة العامة وقانون
موازنات الوحدات الحكومية وفقاً لما هو مبين في الجداول الملحقة
بهذا النظام والتي تعتبر جزءاً منه .

المادة ٣- أ- لا يجوز التعيين على مخصصات مواد النفقات
الجارية في قانون الموازنة العامة وقانون
موازنات الوحدات الحكومية باستثناء المجموعة
(٢١١١- الرواتب والأجور والعلاوات).

ب- يتم تعيين الموظفين بعقود ذات فئة ودرجة على الوظائف التي
تشغر خلال السنة او المحدثة على مخصصات المادة (١٢٠)
والموظفين بعقود شاملة لجميع العلاوات على مخصصات المادة
(١٠٣) من قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات
الحكومية وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية وتعليمات اختيار
وتعيين الموظفين الصادرة بمقتضاه.

ج- يجوز التعيين على حساب رواتب الموظفين المنفكين عن العمل بسبب الإعارة أو الإجازة بدون راتب وعلاوات، المرصودة مخصصاتها على المواد (١٠١ و ١٠٢ و ١٢٠) بموجب عقد، شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية وتعليمات اختيار وتعيين الموظفين الصادرة بمقتضاه، على أن لا يتم التعيين إلا للحالات الملحة والتي تكون لها حاجة فعلية.

المادة ٤- أ- لا يجوز التعيين أو الاستخدام على مخصصات النفقات الرأسمالية في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية باستثناء المجموعة (٢١١١- الرواتب والأجور والعلاوات) المادتين (٥٠١- رواتب) و(٥٠٢- أجور) ووفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

ب- تعتبر أعمال الموظفين والمستخدمين الذين يعملون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية منتهية حكماً بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات أيهما أسبق.

المادة ٥- أ- لا يجوز إشغال الوظائف المحدثة لغير الغايات التي أحدثت من أجلها، ويجب التقيد بالوظائف المدرجة لغايات التعيين والترافع وتعديل الأوضاع.
ب- يجب التقيد بمسميات الوظائف المحدثة عند التعيين كما وردت في هذا النظام.

المادة ٦- لا يجوز التعيين على أي وظيفة شغرت من وظائف (مجموعة الأعمال المتنوعة) الواردة في وصف وتصنيف وظائف الفئة الثالثة.

المادة ٧- أ- لا يجوز التعيين على الوظائف التي تشغر خلال السنة إلا بموافقة الوزير المختص ووزير المالية وعلى أن يكون التعيين على الوظائف التي تشغر على الدرجات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة من الفئة الأولى، وعلى الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة والسادسة من الفئة الثانية، وعلى الدرجتين الثالثة والثانية من الفئة الثالثة.

ب- لا يجوز التعيين على وظائف العقود الشاملة لجميع العلاوات التي تشغر خلال السنة إلا بموافقة الوزير المختص ووزير المالية.

المادة ٨- أ- يستحق الموظف زيادته السنوية وفقاً لتعليمات استحقاق الزيادات السنوية الصادرة بموجب أحكام نظام الخدمة المدنية، وتعليمات منح الزيادة السنوية والترفيح الوجوبي للموظف المعار إلى أي شركة ناتجة من عملية التخاصية الصادرة بموجب أحكام النظام ذاته.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة:-

١- لا يجوز الجمع بين الزيادة السنوية والزيادة التي تطراً على راتب الموظف نتيجة الترفيح إلى الدرجة الأعلى، إذا تزامن موعد ترفيح الموظف مع موعد استحقاقه للزيادة السنوية.

٢- لا يجوز منح الموظف أي زيادة سنوية في الدرجة التي يشغلها إذا أكمل سنة في أعلى مربوط الدرجة قبل اليوم الأخير من شهر كانون الأول الى حين النظر في ترفيحه.

المادة ٩- للمرجع المختص صلاحية نقل الموظف من وظيفة إلى وظيفة أخرى ضمن المجموعة نفسها ومن مجموعة إلى مجموعة أخرى بالفئة نفسها وبالمستوى نفسه وفقاً لتعليمات وصف وتصنيف الوظائف وشروط إشغالها.

المادة ١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد التام بعدم اتخاذ أي قرارات تتعلق بنقل او انتداب الموظفين فيما بينها إلا بموافقة رئيس الوزراء المسبقة. اما اذا كان لدى أي منها فائض من الموظفين عن حاجتها الفعلية فتتم عملية إعادة توزيع الموظفين وفقاً للاحتياجات الفعلية ضمن جدول تشكيلات الوظائف الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وحسب الأصول .

المادة ١١ - تعتبر إحدائات الوظائف لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ الواردة في هذا النظام إحدائات تأشيرية وقابلة للتعديل والتحديث في ضوء المستجدات المستقبلية عند إعداد نظام التشكيلات للسنة القادمة.

المادة ١٢ - تنقل جداول تشكيلات الوحدات الحكومية التالية من مجلد الوحدات الحكومية إلى مجلد الوزارات والدوائر الحكومية:-

١	هيئة الاعلام	١١	هيئة تنظيم النقل البري	٢١	مؤسسة المواصفات والمقاييس
٢	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	١٢	المؤسسة التعاونية الاردنية	٢٢	صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني
٣	دائرة الإفتاء العام	١٣	هيئة الطاقة الذرية الاردنية	٢٣	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها
٤	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	١٤	معهد الادارة العامة	٢٤	هيئة تنظيم الطيران المدني
٥	صندوق المعونة الوطنية	١٥	المجلس الصحي العالي	٢٥	الهيئة البحرية الاردنية
٦	المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	١٦	المجلس الطبي الاردني	٢٦	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
٧	متحف الاردن	١٧	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	٢٧	المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
٨	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٨	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٢٨	هيئة الاوراق المالية
٩	مجمع اللغة العربية الاردني	١٩	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	٢٩	مستشفى الامير حمزة
١٠	مؤسسة التدريب المهني	٢٠	هيئة الاستثمار		

المادة ١٣ - تسري أحكام هذا النظام على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الخاضعة لنظام الخدمة المدنية.

٢٠١٩/٤/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس
الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور عمر الرزاز

نائب
رئيس الوزراء ووزير دولة
الدكتور جاني صالح المعشر

وزير
الخارجية وشؤون المغتربين
أيمن حسين الصفدي

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور وليد سالم المعاني

وزير
المياه والري
المهندس رائد مظفر أبو السعود

وزير
الشؤون السياسية والبرلمانية
المهندس موسى حابس المعايطه

وزير
العمل
سمير سعيد مراد

وزير
الشؤون البلدية
المهندس وليد محي الدين المصري

وزير
العدل
الدكتور بسام سمير التلهوني

وزير
السياحة والآثار
مجد محمد شويكت

وزير
دولة لشؤون الاستثمار
مهند شحادة خليل

وزير
الداخلية
سمير إبراهيم المبيضين

وزير
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد الناصر موسى أبو البصل

وزير
المالية
الدكتور عز الدين محي الدين كناكويه

وزير
دولة للشؤون القانونية
مبارك علي أبو يامين

وزير
الصناعة والتجارة والتموين
الدكتور طارق محمد الحموري

وزير
دولة لشؤون الإعلام
جمانة سليمان غنيمات

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
المهندسة هاله عادل زواتي

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
الدكتورة ماري كامل قعوار

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
المهندس مثنى حمدان غرايبته

وزير
الأشغال العامة والإسكان
المهندس فلاح عبد الله العموش

وزير
التنمية الاجتماعية
بسمت موسى اسحاقا

وزير
الصحة
الدكتور غازي منور الزين

وزير الزراعة
ووزير البيئة
المهندس إبراهيم صبحي الشحاحه

وزير الثقافة
ووزير الشباب
الدكتور محمد سليمان أبو رمان

وزير
النقل
المهندس أنمار فؤاد الخصاونة